Raphael Lemkin , Axis Rule in Occupied Europe: Laws of Occupation, Analysis of Government, Proposals for Redress (Foundations of the Laws of War), 2nd edition ,2008. 712 pages
Publisher : The Lawbook Exchange, Ltd.; 2nd edition (June 30, 2008)

اسم المؤلف : رفائيل ليمكين
عنوان الكتاب : حكم المحور في أوربا المحتلة : قوانين الاحتلال ، تحليل الحكومة ، مقترحات للإنصاف
الطبعة الثانية : ٢٠٠٨
عرض وتحليل : أ.م.د سعد سلوم. كلية العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية

ربما لا توجد جريمة يمكن أن تضاهي الإبادة الجماعية. وقد وصنفتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على أنها "جريمة الجرائم" ، وقد أكد علماء مثل (ويليام شاباس) أن الإبادة الجماعية، في التسلسل الهرمي للجرائم، "تنتمي إلى قمة الهرم". وقد وصفها آخرون على أنها ""أبشع جريمة دولية" أو أبشع الجرائم وأكثرها فظاعة، النفي الأعظم للحضارة والتضامن.

لذا، يمثل أعادة طباعة ونشر الكتاب الرائد "حكم المحور في أوربا المحتلة" للفقيه البولندي رافائيل ليمكين (١٩٠٠-١٩٥٩) حدثا ثقافيا بأمتياز، فالكتاب صاغ مصطلح "الإبادة الجماعية" للمرة الأولى، وعرّفها بأنها أحد موضوعات القانون الدولي. تأتي هذه الطبعة الثانية لكتاب (ليمكين) عام ٢٠٠٨ في وقت تطور فيه حقل دراسات الإبادة الجماعية.[١] وهو حقل لم يتبلور بعد الجامعات العربية والعراقية. كما أن كتاب (ليمكين) لم يقرأ على الاطلاق في

[١] صدرت الطبعة الاولى للكتاب عام ١٩٤٤ عن مؤسسة كارنيغي في الولايات المتحدة :
Raphael Lemkin's Axis Rule in Occupied Europe: Laws of Occupation - Analysis of Government - Proposals for Redress, (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1944)

العالم العربي ولم تصدر ترجمة للكتاب أو أحد فصوله على الرغم من مرور ما يقرب من ثمانية عقود على صدوره، وتم قراءته مجددا في العالم الأكاديمي الغربي بفضل هذه الطبعة الثانية التي كتبت مقدمتها الدبلوماسية الأميركية (سامانثا باور)، كما كتب مقدمة اخرى للكتاب عالم الإبادة الجماعية والخبير في القانون الجنائي الدولي (وليم شاباس).

بينما أصبح مصطلح (إبادة جماعية) يعني إبادة شعب ، استخدمه (ليمكين) على نحو أكثر سعة لوصف جميع البرامج التي سعت إلى زيادة معدل المواليد "الآري" أثناء العمل على إبادة الاستقلال الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للشعوب غير الجرمانية خلال الحكم النازي. عندما صاغ (ليمكين) مصطلح "الإبادة الجماعية" في عام ١٩٤٤ ، أحدث تغييرًا نموذجيًا في كل من القانون الدولي والعلوم الاجتماعية. بالفعل، في فترة ما بين الحربين العالميتين، كان (ليمكين) يكافح من أجل إقامة حماية دولية للأقليات. وأكد المصير المأساوي للأرمن العثمانيين عام ١٩١٥ ، على وجه الخصوص، رأيه بأنه يجب إنشاء قانون دولي لجعل الإبادة المتعمدة والمنهجية للأقليات القومية أو الدينية من قبل الدولة جريمة يعاقب عليها القانون. لقد ترك (ليمكين) بصماته ليس فقط في القانون الدولي، ولكن أيضًا في العلوم الاجتماعية والتاريخية. مع تعريفه الأول للإبادة الجماعية أحدث ثورة في الفهم الأكاديمي للعنف الجماعي:

"تعني بـــ "الإبادة الجماعية" تدمير أمة أو جماعة عرقية. . . . بشكل عام ، الإبادة الجماعية لا تعني بالضرورة التدمير الفوري للأمة ، إلا عندما يتم ذلك عن طريق القتل الجماعي لجميع أفراد الأمة. الغرض منه هو الإشارة إلى خطة منسقة لمختلف الإجراءات التي تهدف إلى تدمير الأسس الأساسية لحياة

المجموعات الوطنية ، بهدف القضاء على المجموعات نفسها".[٢] أكد (ليمكين) أن تدمير الجماعات القومية أو الإثنية أو الدينية كان يتم في كثير من الأحيان من خلال أشكال عنف غير قاتلة. ومن ثم، فإن الإبادة الجماعية ليست أكثر من مجزرة واسعة النطاق. ووفقاً لـــ(ليمكين) ، يجب فهم ارتكاب الإبادة الجماعية على أنها ممارسة اجتماعية شاملة تؤثر على جميع جوانب الحياة الجماعية.[٣]

وقد تحفزت في ذهن (ليمكين) اهمية صياغة المصطلح الجديد اثناء استماعه لكلمة للرئيس البريطاني ونستون تشرشل ، ففي ٢٤ آب ١٩٤١ ، بعد تسعة أسابيع من غزو ألمانيا للاتحاد السوفيتي ، أذيع خطاب لتشرشل إشار فيه لجرائم الرايخ الثالث، التي لا يمكن مقارنتها بسهولة مع غيرها من الجرائم مبنيا اننا أمام جريمة من دون اسم We are in the presence of a crime without a name"[٤]. ابتكر (ليمكين) مصطلح "الإبادة الجماعية" للجريمة التي لم يتمكن تشرشل من تسميتها. كان المصطلح الجديد يمثل مفهوما مركبا ومتشعبا؛ إنه يدل على خطة منسقة لمختلف الإجراءات التي تهدف إلى تدمير الأسس الوجودية لحياة المجموعة. يمكن أن تنطوي مثل هذه الأعمال ، ولكن ليس بالضرورة ، على القتل الجماعي. تتضمن اعتبارات ثقافية وسياسية واجتماعية وقانونية وفكرية وروحية واقتصادية وبيولوجية وفسيولوجية ودينية وأخلاقية. تتضمن هذه الإجراءات اعتبارات الصحة والغذاء والتغذية ؛ الحياة الأسرية

---

(2) Raphael Lemkin, Axis Rule in Occupied Europe, Op cit, p.79

(3) Dirk Moses, ''Raphael Lemkin, Culture, and the Concept of Genocide,'' in Oxford Handbook of Genocide Studies, (ed). Donald Bloxham and A. Dirk Moses (Oxford: Oxford University Press, 2010), pp.19–41, 34

(٤) للاطلاع على الخطاب الكامل الذي ترد فيه هذه العبارة ينظر :

Winston S. Churchill,Never give in : the best of Winston Churchill's speeches, Random House, London, 2004,p300.

ورعاية الأطفال ؛ والولادة وكذلك الموت. وتنطوي هذه الأعمال على النظر في شرف وكرامة الشعوب ، ومستقبل البشرية كمجتمع عالمي.[٥]

على هذا النحو ، تعد "الإبادة الجماعية" أداة تحليلية مفيدة لدراسة العنف الجماعي. وبعد اعتماد اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها UNCG عام ١٩٤٨ ، أصبح اهتمام (ليمكين) بالإبادة الجماعية أكثر منهجية من الناحية السوسيولوجية. وكرس قدرا كبيرا من قوته الإبداعية لتجميع تاريخ عالمي من الإبادة الجماعية. من العصور القديمة إلى الآزمنة الحديثة. يمكن عد (ليمكين) رائد ووالد أبحاث الإبادة الجماعية. ومن نواح كثيرة ، شاركت الاتفاقية مصير (ليمكين) وأصبحت طي النسيان إلى حد كبير ، وخلال فترة الحرب الباردة، كانت عبارة عن نوايا غير فعالة.

يعد كتاب " حكم المحور في أوربا المحتلة" بمثابة تفصيل للأفكار التي اقترحها (ليمكين) لأول مرة في عام ١٩٣٣ حيث قدم (ليمكين) عرضًا أمام المجلس القانوني لمؤتمر عصبة الأمم حول القانون الجنائي الدولي في مدريد ، عن البربرية كجريمة ضد القانون الدولي. واقترح عد جرائم البربرية والتخريب vandalism جرائم جديدة ضد قانون الأمم. إن أعمال البربرية ، التي تتراوح من المجازر والمذابح massacres and pogroms إلى تدمير الوجود الاقتصادي للمجموعة ، تقوض الأساس الأساسي لمجموعة عرقية أو دينية أو اجتماعية. تتعلق أعمال التخريب بتدمير التراث الثقافي للجماعة كما هو موضح في مجالات العلوم والفنون والأدب. جادل (ليمكين) في كتابه بأن تدمير أي عمل فني لأي دولة يجب اعتباره فعلًا من أعمال التخريب الموجهة ضد "الثقافة العالمية".[٦]

---

[5] **Lemkin, Axis Rule in Occupied Europe, ch. IX, 'Genocide', pp. 79–95;**

[٦] **للمزيد عن هذه النقاشات المبكرة لـ(ليمكين) ينظر:**

إن هذه المفاهيم التي عرضها في هذا المؤتمر، تطورت لاحقاً إلى فكرة الإبادة الجماعية ، مستندا الى الشواهد الحديثة مثل الإبادة الجماعية للأرمن ١٩١٥ [٧] والى متابعته مذبحة الآشوريين المسيحيين في شمال العراق عام ١٩٣٣ . وبدأ الفقيه الدولي ينظر في هذه الأفعال على أنها جرائم في محاولة لردعها ومنعها. فضلا عن فشل اقتراحه فإنه أثار غضب الحكومة البولندية ، التي كانت في ذلك الوقت تنتهج سياسة المصالحة مع ألمانيا النازية. فأُجبر على التقاعد من منصبه في عام١٩٣٤. [٨]

يشير (ليمكين) دائمًا الى إن مؤتمر عام ١٩٣٣ لو كان قد تبنى مقترحاته عن الجرائم الجديدة في شكل اتفاقية دولية يتم التصديق عليها من قبل ٣٧ دولة ممثلة في مدريد ، لكان من الممكن أن تمنع القوانين الجديدة صعود النازية من خلال الإعلان عن أن الهجمات على الجماعات الوطنية والدينية والعرقية هي جرائم دولية وأنه يمكن توجيه الاتهام لمرتكبي هذه الجرائم متى ظهروا على أراضي إحدى الدول الموقعة ومن ثم يوفر أداة فعالة لمعاقبة مجرمي الحرب في الصراع العالمي أنذاك.[٩] و في عام ١٩٣٤ ، وتحت ضغط من وزير الخارجية البولندي للمقترحات التي أدلى بها (ليمكين) في مؤتمر مدريد ، استقال من منصبه وأصبح محاميا خاصا في وارسو. في عام ١٩٣٧ ، تم تعيينه كعضو في

A. D. Moses, 'Genocide and Settler Society', in Genocide and Settler Society: Frontier Violence and Stolen Indigenous Children in Australian History, ed. A. D. Moses (New York: Berghahn, 2004), p. 21 and S. Power, "A Problem from Hell": America and the Age of Genocide (New York: HarperCollins Perennial, 2002), pp. 21–23 and D. Irvin-Erickson, "Raphael Lemkin and the Concept of Genocide", University of Pennsylvania Press, 2017, p.69

(7) William Schabas. Genocide in international law: the crimes of crimes.(Cambridge University Press, 2000) p. 25

(8) Raphael Lemkin – EuropaWorld, 22/6/2001 , Available at the following link : https://web.archive.org/web/20071011113434/http://europaworld.org/issue40/raphaellemkin22601.htm

(9) R. Lemkin, Axis Rule in Occupied Europe, Op cit, pp. xiii, 92–3

البعثة البولندية في المؤتمر الرابع للقانون الجنائي في باريس ، حيث قدم أيضًا إمكانية الدفاع عن السلام من خلال القانون الجنائي.

بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية غادر وارسو في ٦ ايلول ١٩٣٩ وشق طريقه مهاجرا بعد الغزو النازي و إنهاء استقلال بلاده (بولندا) بموجب شروط الاتفاقية بين ستالين وهتلر. سافر (ليمكين)عبر ليتوانيا للوصول إلى السويد بحلول ربيع عام ١٩٤٠. وهناك حاضر في جامعة ستوكهولم. بدافع الفضول حول طريقة فرض الحكم النازي ، بدأ في جمع المراسيم و والقوانين النازية ، معتقدًا أن الوثائق الرسمية غالبًا ما تعكس الأهداف الأساسية دون ذكرها صراحة. أمضى الكثير من الوقت في المكتبة المركزية في ستوكهولم ، حيث كان يجمع ويترجم ويحلل الوثائق التي جمعها ، باحثًا عن أنماط السلوك السياسي الألماني. قاده هذا العمل الى رؤية الدمار الشامل للأمم التي سيطر عليها الألمان كهدف شامل. وتم توقيع بعض الوثائق التي حللها (ليمكين) من قبل هتلر ، مطبقًا أفكار كتابه (كفاحي) في تأسيس المجال الحيوي للرايخ الالماني وانشاء مساحة معيشة جديدة يسكنها الألمان. هذه الحصيلة من الجهد مكنته في ما بعد من إصدار كتابه الرائد عام ١٩٤٤، لا سيما بعد ان حصل على إذن لدخول الولايات المتحدة ، ووصوله عام ١٩٤١ الى الاراضي الاميركية، فالتحق بكلية الحقوق بجامعة ديوك في نورث كارولينا عام ١٩٤١. و خلال صيف عام ١٩٤٢ ، حاضر في كلية الحكومة العسكرية بجامعة فيرجينيا. كما كتب كتابا عن "الحكومة العسكرية في أوروبا" ، وهو ما يعد نسخة أولية لما سيصبح ، في غضون عامين ، أعظم أعماله الذي صدر لاحقا بعنوان "حكم المحور في أوروبا المحتلة". في عام ١٩٤٣ ، تم تعيينه مستشارًا لمجلس إدارة الحرب الاقتصادية الأمريكية

والاقتصاد الأجنبي وأصبح لاحقًا مستشارًا خاصًا للشؤون الخارجية لوزارة الحرب ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى خبرته في القانون الدولي.[١٠]

في تشرين الثاني عام ١٩٤٤ ، نشرت مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي كتابه "حكم المحور في أوروبا المحتلة". والنسخة الجديدة التي نعرضها ونحللها لا تختلف على الاطلاق عن تلك الطبعة الاولى، عدا المقدمة التي كتبتها (سامانثا باور) و(وليم شاباس) للكتاب.وكما أشرنا أعلاه كانت مقترحاته بشأن الجرائم الجديدة التي أقترحها عام ١٩٣٣ والمتعلقة بالوحشية والتخريب قد إعاد عرض صياغتها بروح مماثلة ، بعد ١١ عامًا في كتابه الرائد ، إذ اقترح الفصل التاسع من كتابه حكم المحور في أوربا المحتلة مفهومه الجديد "الإبادة الجماعية"، وعلى حد قوله فإن : المفاهيم الجديدة تتطلب مصطلحات جديدة، لذا إشتق المصطلح الجديد من الكلمة اليونانية genos (القبيلة ، العرق) واللاتينية cid (قتل) كما هو الحال في قتل الطاغية tyrannicide ، وقتل النفسhomocide ، وقتل الأخinfanticide).

وربما من المهم أن نذكر إنه في عام ١٩٣٣، ركز (ليمكين) على ما سيطلق عليه لاحقًا الإبادة الجماعية كحلقة أو فعل أو حدث. وفي عام ١٩٤٤ عندما أصدر كتابه حكم المحور، رأى الإبادة الجماعية كعملية أيضًا، وهي عملية قد تشمل نوبات أو أفعال أو أحداث مدمرة. تنص الفقرة الرئيسة في الصفحة الافتتاحية للفصل التاسع على ما يلي:

للإبادة الجماعية مرحلتان: الأولى، تدمير النمط الوطني للجماعة المضطهدة ؛ والآخر ، فرض النمط الوطني للظالم. يمكن فرض هذا ، بدوره ، على السكان

---

[١٠] **نعتمد في عرض سيرة (ليمكين) على الكتاب يضم مذكراته والمنشور لاول مرة عام ٢٠١٣.**
Donna-Lee Frieze (ed), Totally Unofficial: The Autobiography of Raphael Lemkin, (Yale University Press;, 2013)

المضطهدين الذين يُسمح لهم بالبقاء، أو على الأرض وحدها، بعد إزالة السكان واستعمار المنطقة من قبل مواطني المراقب. تُعرّف (ليمكين) هنا الإبادة الجماعية بأنها عملية تدمير واستبدال ذات شقين، وهي عملية تتشابك مع الإبادة الجماعية والاستعمار.[١١]

تضمن الكتاب تحليلًا قانونيًا موسعًا للحكم الألماني في البلدان التي احتلتها ألمانيا النازية أثناء الحرب العالمية الثانية ، إلى جانب تعريف مصطلح الإبادة الجماعية في الفصل التاسع من الكتاب. لقد حظيت فكرة (ليمكين) عن الإبادة الجماعية كجريمة ضد القانون الدولي بقبول واسع من قبل المجتمع الدولي وكانت إحدى الأسس القانونية لمحاكمات نورمبرغ. في الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٤٦ ، أصبح (ليمكين) مستشارًا للمحكمة العليا بالولايات المتحدة ، وللمحكمة في نورمبرغ . وأصبح الكتاب أحد النصوص التأسيسية في دراسات الهولوكوست ودراسات الشمولية والعنف الجماعي والإبادة الجماعية.

وسعى (ليمكين) لربط الاستعمار بالإبادة الجماعية التي تمت في الفصل التاسع من حكم المحور لتشمل الاستعمار الأوروبي في جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك أمريكا ، من قبل الإسبان من عام ١٤٩٢ وما بعده في أمريكا الشمالية من قبل الإنكليز والفرنسيين وما بعد الاستقلال الأمريكيين. وهو ينتقد بشدة كولومبوس بوصفه عالمًا إجراميًا فاضحًا الذي وضع المثال التاريخي لمستقبل الاستعمار الإسباني في الأمريكتين ، مما أسفر عن العبودية والخسائر الكارثية في الأرواح. لقد طور منهجية معقدة تسمح بإمكانية إجراء تحليلات متعددة الأوجه للتاريخ الاستعماري الاستيطاني فيما يتعلق بالإبادة الجماعية. يميز بعناية بين التغيير الثقافي والإبادة الجماعية الثقافية. ويشير إلى أن العلاقة بين الظالم

(11) Lemkin, Axis Rule in Occupied Europe, Op cit ,pp. xi, 79–80.

والضحية في التاريخ دائمًا ما تكون غير مستقرة، وأنه في تاريخ العالم هناك العديد من الأمثلة على ضحايا الإبادة الجماعية genocidal victims الذين تحولوا إلى إباديين أو مرتكبي إبادات genocidists، المضطهدون السابقون تحولوا الى مضطهدي الآخرين. ويشير إلى السمات المتكررة في الإبادة الجماعية التاريخية: التشويه الجماعي؛ عمليات الترحيل في ظل ظروف قاسية تنطوي في كثير من الأحيان على مسيرات قسرية ؛ الاعتداء على الحياة الأسرية ، مع انفصال الرجال عن النساء واستغلال فرصة الإنجاب ؛ ترحيل remova الأطفال ونقلهم transfer؛ تدمير القيادة السياسية. والموت بسبب المرض والجوع والمرض من خلال الاكتظاظ في المحميات وفي معسكرات الاعتقال.(١٢)

عندما سُئل (ليمكين) عن كيفية مكافحة الإبادة الجماعية ، اقترح أنه يجب معالجة المشكلة على المستويين الوطني والدولي : على المستوى الوطني، يجب أن تُجرِّم في القانون الجنائي وتُعاقب بنفس الطريقة التي تُعاقب بها الجرائم الأخرى ؛ على المستوى الدولي ، يجب أن تنظر المحكمة الدولية في لاهاي في قضايا الإبادة الجماعية أو أن تعالجها أجهزة الأمم المتحدة. كانت النقطة الرئيسية هي جعل البشرية تقدر المساهمة الثقافية للأقليات والدول الصغيرة في الحضارة العالمية والخسارة التي ستترتب على ذلك إذا تم ذبحهم مثلما يتم ذبح الدجاج.(١٣)

بعد الحرب ، اختار (ليمكين) البقاء في الولايات المتحدة. ابتداءً من عام ١٩٤٨ ، ألقى محاضرات عن القانون الجنائي في جامعة ييل. في عام ١٩٥٥ ، أصبح

(12) Docker, 'Are Settler-Colonies Inherently Genocidal? Re-reading Lemkin' in : A Dirk Moses(ed.),Empire, Colony, Genocide: Conquest, Occupation, and Subaltern Resistance in World History (New York : Berghahn Books, 2008.)
(13) Donna-Lee Frieze (ed), Totally Unofficial, Op cit, pp. 7–9.

أستاذًا للقانون في كلية روتجرز للقانون. واصل (ليمكين) أيضًا حملته من أجل القوانين الدولية التي تعرّف وتحظر الإبادة الجماعية ، والتي دافع عنها منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٣٣. واقترح حظرًا مشابهًا على الجرائم ضد الإنسانية خلال مؤتمر باريس للسلام عام ١٩٤٥ ، لكن اقتراحه قوبل بالرفض.

قدم (ليمكين) مشروع قرار لاتفاقية الإبادة الجماعية إلى عدد من البلدان، في محاولة لإقناعهم بتقديم القرار. وبدعم من الولايات المتحدة ، عرض القرار على الجمعية العامة للنظر فيه. تم تقديم اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها رسميًا واعتمادها في ٩ كانون الاول ١٩٤٨. في عام ١٩٥١ ، حقق (ليمكين) هدفه جزئيًا فقط عندما دخلت اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها حيز التنفيذ ، بعد أن صدقت الدولة العشرين على المعاهدة. إن دخول اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها حيز التنفيذ لم يكن ممكناً لولا التزام (ليمكين) الدؤوب بالضغط من أجل إدانتها. يتألف الابتكار الكبير لاتفاقية الأمم المتحدة من تحديد مبدأ السيادة في حال ارتكاب جريمة الابادة الجماعية. قبل اعتماد الاتفاقية كانت الدول قادرة ، من حيث المبدأ ، على اضطهاد وإبادة أجزاء من سكانها دون معاقبة. احتوت اهتمامات (ليمكين) الأوسع نطاقًا بشأن الإبادة الجماعية ، كما هو موضح في كتابه الرائد أيضًا على تأكيد على الافعال التدميرية غير المادية ايضا، أي الأفعال النفسية للإبادة الجماعية. كما عرض الكتاب بالتفصيل التقنيات المختلفة التي تم استخدامها لتحقيق الإبادة الجماعية.

بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٧، عمل (ليمكين) مباشرة مع ممثلين عن عدة حكومات ، مثل مصر ، لحظر الإبادة الجماعية بموجب قوانين العقوبات المحلية لهذه البلدان. كما عمل مع فريق من المحامين من الوفود العربية في الأمم

المتحدة لبناء قضية لمقاضاة المسؤولين الفرنسيين بتهمة الإبادة الجماعية في الجزائر. كما اعترف بالمجاعة الأوكرانية وطبق مصطلح "الإبادة الجماعية" عليها في مقالته عام ١٩٥٣ "الإبادة الجماعية السوفيتية في أوكرانيا" ، والتي قدمها كخطاب في مدينة نيويورك. صرح (ليمكين) أن هذه كانت طريقة لاضفاء الطابع السوفياتي من قبل الروس على أوكرانيا قسرا.

في السنوات الأخيرة من حياته ، كان (ليمكين) يعيش في فقر في شقة في نيويورك. في عام ١٩٥٩ ، عن عمر يناهز ٥٩ عامًا ، توفي بنوبة قلبية في مدينة نيويورك. بعد جنازة حضرها عدد كبير من الناس في كنيسة ريفرسايد ، تم دفنه في فلاشينغ ، كوينز في مقبرة جبل الخليل. في وقت وفاته ، ترك (ليمكين) العديد من الأعمال غير المكتملة ، بما في ذلك مقدمة لدراسة الإبادة الجماعية وثلاثة مجلدات طموحة من تاريخ الإبادة الجماعية والتي تضمنت سبعين فصلاً مقترحًا وتحليلًا مطولا عن جرائم الحرب النازية في نورمبرج.

لم تصدق الولايات المتحدة ، الدولة التي لجأ اليها (ليمكين) واصدر كتابه الرائد عن احدى مؤسساتها الفكرية المهمة، على اتفاقية الإبادة الجماعية خلال حياته. وأعرب عن اعتقاده أن جهوده لمنع الإبادة الجماعية قد باءت بالفشل. في الذكرى الخمسين لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، تم تكريم ذكراه من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بوصفه "نموذجًا ملهمًا للمشاركة الأخلاقية". تم ترشيحه لجائزة نوبل للسلام عشر مرات لكنه لم يفز بها. ولم يحصل على تكريم لاعماله وجهوده في الواقع الا مؤخر، إنه لدرس مؤلم أنه خلال حياته لم يحصل على التقدير الذي يستحقه. لم تُنشر سيرة (ليمكين) الذاتية ولا أعماله عن تاريخ وعلم اجتماع الإبادة الجماعية خلال حياته. توفي (ليمكين) عام ١٩٥٩ فقيرًا ومعزولًا.

بناء على هذه السيرة الغنية، تشكل إعادة نشر كتاب (ليمكين) الرائد فرصة لتقدير عمله الرائد، لا سيما بعد أن أصبحت دراسة الإبادة الجماعية واحدة من أكثر مجالات البحوث جاذبية منذ نهاية الحرب الباردة. لقد نشأ حقل أكاديمي مثمر وحيوي تتنافس الجمعيات مع بعضها على ريادته وتطويره وتعزز التبادل الدولي حوله من خلال تنظيم المؤتمرات الكبرى بانتظام. كما تساهم العديد من المجلات العلمية في مشهد بحثي متعدد الأوجه. ومما يثير الإعجاب بالمثل، إضفاء الطابع المؤسسي التدريجي على دراسات الإبادة الجماعية.

بالنسبة لمعظم الطلاب والباحثين في العلوم السياسية والقانون وعلم الاجتماع والتاريخ ، فإن دراسة الإبادة الجماعية هي أكثر من مجرد مهنة أكاديمية أو فكرية. إذ يرون أدوارهم كنشطاء في منع الإبادة الجماعية فضلا عن كونهم باحثين ، مع ذلك فإن إرادة منع الإبادة الجماعية ليست سائدة فقط في المجال الأكاديمي. يشهد عدد كبير من الجهات الفاعلة في مجال المجتمع المدني حملات مذهلة ضد الإبادة الجماعية التي تجذب كل من اهتمام وسائل الإعلام والجمهور، لذا يعد كتاب (ليمكين) الذي لم تتم ترجمته للعربية بعد حافزا لتأسيس هذا الحقل الذي لم يتبلور بعد في الجامعات العربية والعراقية.